

الحج إلى التسترة للصلاة أو إلى الماء للطهارة فإن الميت
 أوتي بكله بقائه فيها هو محتاج إليه والحج يمكنه أن يصل
 عرباناً ومتميماً للوجود العذر ولا يجوز الجمع بين اثنين
 فكيف واحد عندنا خلافاً للشافعية والشافعية
 جوزوه عند الضرورة لما روي النبي قال كيف رسول
 الرجلان والثلاثة في قتل أحد في التوبة الواحد قال
 الترمذي حسن عزيب قلنا معناه أنه كان يقبل التوبة
 الواحد بين الجماعة فيكفون كل واحد ببعضه للضرورة
 وإن لم يستأد البعض بدنه وليس المراد أن يلاصق بفمها
 لأن فيه مباشرة عبودية أحدهما الآخر ولا يجوز أن يفتن
 اثنان أو أكثر في قبر واحد إلا عند الضرورة وحديث
 يجعل بينهما حاجر من التراب أو صلحان يصلح عليه فلان
 فالوصية باطلة وليس له أن يتقدم الأبرص الأولياء
 وكذا الوصية بنفسه وإدخاله القبر وبه قال الشافعية
 وزوي ابن رستم أنها جائزة ويؤمن أن يصل عليه
 وبه قال ابن حنبل والأول هو المشهور ولو صلى النساء
 وحدهن على الجفارة جاز وسقطت بها الضميمة ويستحب
 أن يصلين منفردات معاً ويجوز جماعة ولو اجتمعت
 الجنائز جاز أن يصل على صلوة واحدة ويجعلون
 واحداً خلف واحد ويجعل الرجال ما يلي الإمام و
 ليستوى فيه الحجر والعبد في ظاهر الرواية ثم الصديقا
 ثم الخانات ثم النساء كما في سائر الصلوات وإن شاقها
 جعلوه صفواً واحداً قال المرغيناني في الوجوه
 سببان في ظاهر الرواية وجاز أن يصل على كل واحدة
 على حدة وهو الأفضل لأن الجمع مختلف فيه ولو كبر

أن كانوا صلوا عليه وكذا لو علوا بذلك بعد وضعه في القبر
 قبل أن يهال التراب ولو أهبل لا ينش ولا يخرج سقط
 غسله وعادت الصلاة عليه إلى الجواز في المتوسط
 سقط غسله ويصل على قبره لأن الصلاة الأولى لا يخرج
 انتهى وهو الأظهر وكذا لو لم يغسل أصلاً ولم يكفن فإنه
 لا ينش بعد ما أهبل التراب لأن الغسل والكفن ملغور
 والنش منهي راجح على الأمر ولو بقيت أصابع أو نحوها
 لا ينقض الكفن عند أبي حنيفة وأبي يوسف لاحتمال
 الخفاف بعد الغسل وقال محمد بن يقطين ويغسل على
 كل حال ولو علم ذلك قبل التكفين غسل بالاتفاق
 ولو دفن بتوب أو ربه الغير أو في أرض موصولة أو تحت
 بشفة يخرج لأنه حتى العبد وإن وقع في القبر متاع
 فله به بعد ما أهبل التراب ينش أيضاً وأخرج ولا
 يجوز ينش القبر لغير ذلك وفي المنقوبات وله جردوا
 ما فيتموه وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسلوه وصلوا
 عليه ثانياً لا يتقاضى تيممه وفي المرغيناني وفي رواية
 لا تقاد الصلاة قال السروجي وهي موافقة للأصول
 يعني أن الأصل أنه إذا صلى بالتيمم ثم وجد الماء يجب
 إعادة الصلاة ولو في الوقت فكذلك هنا وكذا الترابين
 عن أبي يوسف حتى وميت بينهما ثوب أو ثوب مباح
 فالجواب في به وفي المرغيناني أن كان الحج فهو أولى وإن
 كان للميت فهو أولى وإن كان الحج وأرض الميت فإن
 كان مضطراً إليه ليرد أو سبب يخشى منه التلف قدم
 على الميت كما لو كان للميت ماء وهناك مضطراً إليه
 لعطش قدم على غسله بخلاف ما لو كانت حاجته

الحج إلى